النقد

٢ - تاريخ الاسلام السياسى

تأليف الدكتور حسن ابراهيم حسن

بعض مآخذ تاريخية وجغرافية

لأستاذ كبير

أتيت فى كلمتى السابقة على قليل من المآخذ التاريخية التى تورط فيها مؤلف « تاريخ الاسلام السياسى » وقد لحظ بعض الذين قرأوها أنه كان الأفضل ألا أورد هذه المآخذ مسرودة على نحو ما فعلت بل أن أوردها مقرونة بأسبابها الجوهرية . وأجيب عن هذه اللحوظة التى لها وجاهتها العامة بأن من المفيد فى نقد كتب التاريخ أن ينصب النقد أولا على الوقائع مجردة . فان التاريخ من الناحية التحليلية البحتة يقوم على الوقائع التاريخية التى هى مادته الأولية . وبمقدار تزود المؤرخ من هذه المادة الأولية وتمكنه منها احاطة ، وتقويما ، وفهما ، تكون متانة أحكامه التى يستنبطها وافتراضاته التى يذهب اليها ، والعكس بالعكس . وإذا فلا بأس أن أمضى فى كلمتى هذه فى إتمام ما أخذت فيه فى كلمتى السابقة من الأتيان على أجسم ما فى الكتاب من المآخذ التاريخية ،

عساكر طائفة من شعره الجميل . وبذلك انتفى ظن بعض أهل العلم أن كتاب الأدب والمروءة هو لصالح بن عبد القدوس بل هو لرجل عربى دمشقى ينسب الى لخم من أتباع التابعين ومن أساتيذ عالم الأمة الجاحظ

ومثل هاته الهنات المعدودة لا تقدح فى كتاب طويل وقع فى خمسمائة صفحة ، الله أعلم كم قاسى ناشره من المتاعب حتى استخرجه من خطوط قديمة سقيمة . وليس لنا بعد هذا إلا الشكر نقدمه للأستاذ شاكر على عنايته وتجويده

محمد كرد على

مقفياً على أثر ذلك بايراد شيء مما وقع فيه المؤلف من الأغلاط الجغرافية ، والتاريخ والجغرافيا صنوان مؤتلفان ، وهما ظرفا الزمان والمكان لما يسمى بوقائع التاريخ

* * *

قال المؤلف فى ص ٣٤٠ فى معرض الكلام على الوقعة البحرية العظيمة المعروفة فى كتب العرب بذات الصوارى : « وفى سنة ٣١ هـ نشب القتال بين ابن أبى سرح وبين الروم تحت قيادة ملكهم قسطنطين فى البحر الأبيض المتوسط ، على مقربة من الاسكندرية ، وكان النصر للعرب فى هذه الحرب ، وقد عرفت هذه الموقعة بموقعة الصوارى أو ذات الصوارى » والمؤلف يخطىء هنا من حيث زمان الوقعة ومكانها ، فأما من حيث الزمان فالوقعة قد ذكر فى المصادر العربية أنها كانت سنة ٣١ هـ ولكن هناك رواية أخرى تجعلها فى عام ٣٤ هـ ، وقد ظهر من المصادر اليونانية أنها تؤيد الرواية الثانية ، وإذاً يتعين الأخذ بها واطراح الأخرى . وأما من حيث مكان الوقعة فالمصادر اليونانية تعينه فتجعله قريبا من ساحل آسيا الصغرى الجنوبى لا قريبا من اسكندرية مصر (انظر تاريخ العصور الوسطى لكمبردج ج ٢ ص ٣٥٣) والمؤلف لاشك يتابع فى كلامه هنا السير ويليم ميور الذى يأخذ عن المؤرخ الانجليزى جبون ، وكلا هذين المؤرخين أصبح قديما ولا يصح التعويل عليه بصفة مطلقة

جاء فى ص ٣٧٠ عن وقعة الجمل المشهورة « ونشب القتال وعائشة راكبة فى هودجها على جمل يسمى عسكرا واقتتل الناس حوله سبعة أيام حتى صار كالقنفذ من النشاب » والصحيح أن وقعة الجمل لم تدم أكثر من سحابة يوم واحد . فان السبئية من أصحاب على أجمعوا انشاب القتال حتى لا يتم صلح بين الفريقين . وقد حملوا بالفعل ليلا على جيش عائشة وما تعالى النهار حتى كان الفريقان قد اشتبكا فى وقعة دامية ولم يكد النهار ينتصرم حتى كان جمل عائشة

قد عقر وأخذت عائشة وانتهت الوقعة . ولعمري إن جيشاً يرشق كله أو بعضه بالسهام جملا ساعة واحدة لحرى بأن يحيل الجمل كالقنفذ ، ولا يقتضي الأمر سبعة أيام !

ومن الخطأ الجسيم ما وقع فيه المؤلف عند ما أراد أن يبدي رأيه في خروج عائشة وطلحة والزبير على علي ، فهو يقول في ص ٣٧٢ « نرى أنه لا مبرر لعمل طلحة والزبير وعائشة مادام للأمة إمام ينفذ الأحكام ويقيم الحدود ولاسيما وقد وعدهم علي ابن أبي طالب بالنظر في أمر عثمان والبحث عن قاتليه والقصاص منهم عند ما تستقر الأمور . على أننا نرى من جهة أخرى أن مجرد قبول علي في جيشه أعوان ابن سبأ الذين قتلوا عثمان في الوقت الذي يطالب الناس فيه بدمه كاف لأن تحوم الظنون حوله وتبرر اتهامه بالاشتراك في دمه » فالمؤلف ينظر هنا الى كل من الفريقين من وجهة نظر الآخر ، وقد خرج من الموضوع ولا رأي له على التحقيق . والوضع الصحيح للمسألة هو ألا مبرر مطلقاً لخروج عائشة وصاحبيها ، وأما علي فلعل أصدق وصف له في الفتن التي اضطر الى خوض غمارها أنه كان على اخلاصه مغلوباً على أمره .

ويقول المؤلف في هامش ص ٤٥٠ تعليقاً على كلامه على ضرب الحجاج الكعبة بالمجانيق : « لم يرد عبد الملك بن مروان أن يحط من شأن الكعبة وإنما اضطر الى قتال ابن الزبير فحدث ما حدث من غير قصد . وذلك أن الحجاج لما نصب المجانيق على الكعبة جعل هدفه هذه الزيادة التي زادها ابن الزبير في الكعبة ، إذ كان الأمويون يعتبرون ذلك بدعاً في الدين » وهذا تخيل عجيب للحال ، فان مجرد استحلال القتال في الحرم فضلا عن رمي الكعبة بالمجانيق عمل ينطوي في نفسه على حط كثير من شأن الأمكنة المقدسة من غير نزاع . على أن الأمر كان أمر سياسة قبل كل شيء وبنو أمية كانوا إذا تعارضت المصلحة السياسية وأي اعتبار آخر رجحوا جانب المصلحة السياسية كائنا ما كان ذلك الاعتبار الآخر ، وتاريخهم كله يشهد بذلك . وقد يكون من المضحك أن يقال إن الحجاج جعل الزيادة التي زادها ابن الزبير في الكعبة هدفا لمجانيقه ! أفما كان من الممكن الانتظار حتى تضع الحرب أوزارها ثم تنقض الكعبة وتبنى على أسسها القديمة ؟ ثم هل كانت هذه الزيادة متميزة عن سائر بنية الكعبة بحيث يمكن نقضها دون هدم الكعبة ؟ كلا ثم كلا ! لقد كان الهدف الحقيق للمجانيق هو ابن الزبير نفسه ، ولما جعل ابن الزبير الكعبة حائلا بينه وبين المجانيق ضربت الكعبة .

ويقول المؤلف في ص ٤٧١ وقد استعرض أشهر فرق الخوارج في العصر الأموي : « وإن الناظر الى مبادئهم ليجد أنهم اشتطوا جميعاً في الحكم على مخالفيهم حتى ساووا بينهم وبين الكفار عبدة الأوثان » وهذا الحكم على إطلاقه غير صحيح فهو إن صدق على بعض فرق الخوارج كالأزارقة لا يصدق على بعضها الآخر كالأباضية

ومن الخطأ الجسيم الذي وقع فيه المؤلف متابعته مؤرخا متوسط المكانة التاريخية هو السيد أمير علي الهندي في الكلام على نظام الامارة على البلدان في العصر الأموي . يقول المؤلف نقلا عن هذا المؤرخ : « إن هناك نقصا قد تطرق إلى النظام الاداري في عهد بني أمية وجر إلى أسوأ العواقب فيما بعد . وذلك أنه كان يفرض على ولاة الأقاليم الاقامة في حواضر ولاياتهم . أما في عهد الأمويين فقد أصبحت ولاية الولايات تسند الى بعض أفراد البيت المالك والى كبار رجال البلاط فكانوا يبقون في دمشق ويعينون من قبلهم رجالا يقومون بحكم الولايات نيابة عنهم . وكان من أهم أغراض هؤلاء الأمراء على حساب بيت المال ، وإرضاء هؤلاء الولاة بما كانوا يدرونه عليهم من الأموال » ونبادر الى القول بأن هذا النقل غير دقيق فالسيد أمير يؤرخ النقص الذي تطرق الى النظام الاداري من عهد يزيد بن عبد الملك بن مروان أي من عام ١٠١ هـ في حين أن كلام الناقل يجعل تطرق النقص منسحبا على العصر الأموي كله

ومع ذلك فكلام السيد أمير علي لا ينطبق على الواقع ، فانه إذا كانت الولاية على الأمصار قد أسندت في بعض الأحوال إلى أمراء من بني أمية كمسلمة ومروان بن محمد فان ذلك إنما كان لما عرفوا به من الكفاية الممتازة لا لقرابتهم من الخلفاء . ثم إنه لم يكن لبني أمية بلاط بالمعنى الصحيح يولى كبار رجاله على الأمصار كما أن الأمراء لم يكونوا يقيمون بالعاصمة ويستنيبوا غيرهم على الأمصار ، إنما كانوا يقيمون في حواضر الأقاليم نفسها .

هكذا كان خالد القسري أمير العراق ، ونصر بن سيار أمير خراسان وحنظلة بن صفوان أمير مصر .. وإذا انتفت الاستنابة فلا نيابة ولا إثراء ولا رشوة . ولا شك أن السيد أمير على كان يفكر وهو يكتب هذا الكلام فى نظام الولاية على الأقاليم فى العصر العباسى الثانى عند ما غلب الأتراك على الدولة العباسية ، وهو خلط لا مبرر له

ويتكلم المؤلف (ص ٥٧٦) على نظام «العدول» فى معرض الكلام على نظام القضاء فى عصر الخلفاء الراشدين وبنى أمية فيقول « وقد دعت سنة التقدم والارتقاء إلى اتخاذ الشهود (المحلفين) حين فشت شهادة الزور ، إذ جرت العادة أن تقبل شهادة من يتقدم لأدائها ، سواء أكان ممن عرف بالخير أو بالشر . فقضى النظام الجديد بتعيين شهود عدول ، عرفوا بحسن السمعة والفقه ، فصاروا من هيئة المحكمة ، يعمل برأيهم القاضى فيما له علاقة بالمتقاضين

وكان من اختصاصاتهم أيضا الشهادة على ما يصدره القاضى من الأحكام وانه غير مخالف لأحكام الشريعة الاسلامية » لا شك ان المؤلف تناول هذا الموضوع لاعتقاده أن نظام العدول وجد فى العصر الذى اتخذه موضوعا لكتابه . وهو اعتقاد خطأ فأول ما سمع عن نظام العدول انما كان زمن الرشيد أى فى الدولة العباسية (انظر كتاب تاريخ القضاء فى الاسلام ص ١٣٢) ثم ان كلام المؤلف لا يجلو هذا النظام على حقيقته وفيه تخليط كثير (راجع الكتاب المذكور)

ويقول المؤلف فى ص ٦٢٧ وهو يتكلم على الجامع الأموى بدمشق : « وقد تأنق الوليد فى بناء هذا المسجد حتى قيل انه أنفق على عمارته خراج دولته سبع سنين وما ذلك إلا ليتقرب إلى الله بهذا العمل الدينى الجليل » . والمؤلف ينقل هنا عبارة المستشرق فون كريمر ، وفون كريمر يعتمد على ابن الفقيه . ووجه المبالغة غير المعقولة فى تقدير نفقات الجامع ظاهر . وكان ينبغى المدول عن رواية ابن الفقيه والأخذ برواية أخرى متواترة قال بها الاصطخرى وابن حوقل والمقدسى . ومؤداها أن النفقة استغرقت خراج الشام وحده سبع سنوات

* * *

وبعد فلو أردنا استقصاء الأغلاط التاريخية الواردة فى كتاب « تاريخ الاسلام السياسى » لطال الأمر . فنكتفى بهذا القدر . ونختم كلمتنا اليوم بإيراد أغلاط جغرافية جرى بها قلم المؤلف

فبلدة (صحار) تكتب بالصاد المهملة لا بالسين كما كتبت على خريطة جزيرة العرب الواردة فى أول الكتاب ، وبلدة عينتاب تكتب بالياء الثناة بعد العين (انظر نفس الخريطة) ، وإذا أريد تعيين وادى أوطاس فلا يقال انه بين مكة والبصرة (ص ٣١) فالتعيين على هذا النحو وعدمه سواء . ولا يقال فى تحديد ملك الغساسنة « انه كان حول دمشق وتدمر . وكانوا يجولون فى الجهات الجنوبية لدمشق وخاصة لبنان وفلسطين والبلقاء وحوران » فماذا بقى للروم من الشام (ص٥٦) . ولا يقال ان الطبيعة وهبت نهر اليرموك أسراراً وألغازاً (ص ٢٨٩) ، وإلا فما تلك الألغاز والأسرار ؟ ومن أقبح الخطأ أن يقال ص٣٣٥ « وقد أنشأ معاوية أسطولا حارب البيزنطيين حتى وصل إلى عمورية فى آسيا الصغرى كما استولى على جزيرتى قبرص ورودس » فعمورية لا تقع على البحر ولكنها فى صميم آسيا الصغرى . كما أن هرقلة ليست واقعة على البحر الاسود ولكنها فى شرقى آسيا الصغرى مما يلى منطقة الثغور الاسلامية . (الخريطة ص٣٧٤)

ثم ان خريطة الأندلس ملأى بالخطأ والتحريف

مؤرخ

ظهرت الطبعة الجديدة لكتاب

رفائيل

لشاعر الحب والجمال (لامرتين)

مترجمة بقلم

أحمد حسن الزيات

تطلب من لجنة التأليف والترجمة والنشر

ومن مجلة « الرسالة »

والثمن ١٢ قرشاً